رسالة من العاهل لخادم الحرمين بشأن العلاقات الثنائية

عاهل البلاد

■ المنامة - بنا

□ بعث عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة رسالة خطية إلى أخيه ملك المملكة العربية السعودية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين.

وقد قام بتسليم الرسالة كل من وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة ووزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة خلال تشرفهما بمقابلة خادم الحرمين الشريفين مساء أمس.

المشاركون في اجتماع لجنة المؤتمر الموازي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي

في بيان موازٍ لـ «قمة مسقط»

«ناشطو الخليج» يناشدون القادة المشاركة في القرار

المشاركون يطالبون دول الخليج العربية مشاركة شعوبها في صنع القرارات

■ العدلية - محرر الشئون المحلية

□ ناشدت لجنة المؤتمر الموازي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي في بيان أمس قادة دول المجلس ضرورة مشاركة شعوب دول المجلس في صنع السياسات والقرارات من خلال المجالس النيابية المنتخبة.

وذكر البيان، الذي صدر في المنامة إثر اجتماع مجموعة المؤسسين لمؤتمر مؤسسات المجتمع المدني في دول المجلس، أن مواطني دول المجلس لا يقبلون الممارسات التي تبدد الفوائض المالية عبر الإنفاق غير المجدي على التسلح.

وأشار البيان إلى ضرورة قيام مؤتمر أهلي موازٍ لمؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجي، مطالباً بضرورة التنفيذ الجدي للتكامل الاقتصادي الخليجي والتسريع في تنفيذ متطلبات السوق الخليجية المشتركة وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي انعكست بشكل خطير على الأوضاع المالية لشعوب دول المجلس.

وجاء في البيان الذي وقعه كل من: هيلة حمد المكيمي – الكويت، محمد عبدالله – البحرين،جميل فردان – البحرين، توفيق السيف – السعودية، عبدالوهاب العريض – السعودية، موزة المالكي – قطر، أنور الرشيد – الكويت، عبدالله الدرازي – البحرين، عبدالنبي العكري – البحرين، سلمان كمال الدين – البحرين، زياد الزيد – الكويت، جاسم عاشور – البحرين، سمر المقرن – السعودية، خليل أبو هزاع – البحرين، أحمد عبدالملك – قطر، سالم آل تويه – سلطنة عمان، نتوجه إليكم يا أصحاب الجلالة والسمو في القمة الثامنة والعشرين لدول مجلس التعاون الخليج العربية المنعقدة في مسقط خلال 30/31 ديسمبر/ كانون الأول 2008م كمواطنين خليجيين بهذه المذكرة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وانعكاساتها الخطيرة على دول المجلس لنطرح مجدداً خطورة اعتماد الاقتصاد الخليجي على سلعة وحيدة وناضبة هي النفط مع تذبذب أسعاره ما يؤدي إلى أزمات متكررة وآخرها الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى زيادة حدة البطالة بين المواطنين والمقيمين وفقدانهم مدخراتهم وسقوط أسهم البورصات الخليجية وإفلاس بنوك وشركات وانخفاض المداخيل ما يهدد بتدهور مستوى المعيشة لغالبية المواطنين.

وذكروا في البيان «نحن نرى في ضوء هذه الأزمة ضرورة التنفيذ الجدي للتكامل الاقتصادي الخليجي وفتح السوق الخليجية بالكامل للنشاط الاقتصادي للأفراد والشركات، ما يحصنها من مثل هذه الأزمات، وإصدار العملة الخليجية الموحدة واستخدام الفوائض المالية في معالجة الأزمة في بلداننا، ودعم خطط التنمية، وإذا كان بعضها سيستخدم للمساهمة في حل الأزمة المالية العالمية فيجب أن يستخدم ذلك بما لايتنافى ومصلحة المجتمعات الخليجية».

وأشاروا إلى أن مواطني المجلس لا يقبلون بأن تبدد مرة أخرى الفوائض المالية النفطية على الإنفاق غير المجدي وسباق التسلح والمشاريع التي لا تخدم المواطنين ولا تسهم في التنمية في بلداننا كما أن ذلك يطرح مجدداً ضرورة توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الخليجي.

ورأوا أنه «لايمكن ضمان الأمن الاقتصادي الخليجي من دون مشاركة شعوبنا مع حكوماتنا في المسئولية عن مخاطر وأعباء هذه الأزمة وتجلياتها ومعالجتها أيضاً. والمدخل إلى ذلك هو مشاركة الشعوب في كل بلد من بلداننا وفي مؤسسات مجلس التعاون في صنع السياسات والقرارات الحكومية من خلال مجالسها النيابية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني الحرة». وجرياً على التقليد السائر في العالم كله، فقد رأوا «ضرورة انعقاد مؤتمر أهلي موازٍ لمؤتمر القمة لدول مجلس تعاون الخليج العربية السنوي ونرى في اجتماعنا هذا وموقعي هذه المذكرة نواة لهذا المؤتمر».

وفي ختام البيان أجملوا أهم تطلعات مواطني دول المجلس، في: مشاركة المواطنين في صنع القرار، بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون على الجميع كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، ضمان الحريات الفردية والجماعية بما في ذلك حق المواطنين في تشكيل الجمعيات الأهلية وممارستها نشاطاتها بكل حرية، تجريم المس بالحريات العامة والخاصة من أية جهة ولأي مبرر، تطبيق الشفافية، النزاهة، ومحاربة الفساد بأشكاله كافة، انضمام دول المجلس إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحقة بها وتفعيل ما وقع منها.

ودعوا إلى وضع هذه المذكرة على جدول أعمال القمة ودراستها جدياً وإطلاع الرأي العام على الموقف منها، وخصوصاً أن مواطني الخليج يتطلعون الى تحقيق وعود المجلس السابقة.

«التربية» تنظم «تعزيز الانتماء» بـ «حمد الثانوية للبنات»

■ مدينة عيسى - وزارة التربية والتعليم

□ نظمت إدارة الخدمات الطلابية ندوة بعنوان: «تعزيز قيم الانتماء والمواطنة» للمدارس الإعدادية والثانوية للبنات بالمحافظة الشمالية وذلك بصالة مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنات.

وفي بداية الندوة ألقى الواعظ بوزارة العدل والشئون الإسلامية الشيخ فهمي متولي محاضرة بعنوان: «الولاء للوطن ميلاداً وإقامةً» تناول فيها حب النبي للوطن الذي ولد ونشأ فيه وهو مكة، والولاء للوطن الذي انتمى إليه بعد الهجرة وهو المدينة المنورة.

وأوضح متولي كيف ترجم النبي هذا الحب إلى واقع عملي من خلال عطائه ووفائه للوطن حيث عمل وساهم في رقي ورفعة أمته وكيف تعايش مع الآخرين من الديانات الأخرى في ظل معرفة الكل للحقوق والواجبات، وحث الطالبات خلال المحاضرة على حب وطنهن والوقوف صفا واحداً ضد من يسيء إلى هذا الوطن العزيز.

ثم تحدثت رئيسة المنطقة التعليمية الثانية «بنات» أسماء أبو إدريس عن موضوع «السلوك والمواطنة»، وذكرت أن دور وزارة التربية والتعليم هو تعزيز السلوكات الإيجابية لدى الطلبة التي تخلق مواطناً صالحاً، وتناولت بعض السلوكات الخاطئة التي يجب أن يبتعد عنها الطلبة والتي تسيء إلى الوطن، مشيرة إلى أن تحقيق المواطنة الصالحة يأتي بالالتزام بمبادئ ديننا الحنيف وباتباع أنظمة وقوانين مملكتنا الغالية، مبينة أن حب الوطن ليس شعارات تردد فقط، وإنما أفعال تترجم هذا الحب في الواقع العملي.

كما حاضر اختصاصي أنشطة ثقافية بإدارة الخدمات الطلابية زكريا رضي عن موضوع «المواطنة في الأدب البحريني القديم والحديث».

في برنامج «عبر الأثير» على «الوسط أون لاين»

مع ارتفاع الأسعار... المواطنون يتطلعون إلى زيادة الرواتب

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ يتطلع المواطنون إلى أن يشهد العام 2009 مفاجآت سارة على صعيد الأجور، المواطنون في القطاعين العام والخاص يتطلعون إلى زيادات مجزية في الرواتب، على رغم من مشاعر الفرح والابتهاج والسعادة التي تغمر قلوب البحرينيين في شهر ديسمبر/ كانون الأول وهو شهر له مكانته الكبيرة في نفوسهم لارتباطه بمناسبات وطنية مجيدة وهي عيد جلوس جلالة الملك، و العيد الوطني المجيد، وهي المناسبة التي تعلق فيها آمال الكبار وخصوصاً أنها ارتبطت بالخطاب الملكي السامي في كل عام لتدشن توجيهات جلالة الملك عاماً جديداً مقبلاً مليئاً بالتفاؤل والعمل المنجز.

على أن المواطن في البحرين ينتظر قرارات أخرى مهمة تصدر عن القيادة، وخصوصاً فيما يتعلق بزيادة الرواتب والأجور، فالمواطنون اليوم يجمعون على أهمية إقدام الدولة على إقرار زيادة حقيقية للرواتب والأجور تتناسب ومستوى الغلاء وارتفاع الأسعار والخدمات التي تعيشها المملكة بحيث تنعكس إيجابا على المستوى المعيشي للمواطن وتترك بصمات واضحة على حياته اليومية، فضلاً عن إقرار زيادة حقيقية في العلاوة الاجتماعية تطال كل أفراد الأسرة، وصرف منح في حالات الزواج والأعياد والمناسبات، إضافة إلى إقرار تشريع للقيام بمراجعة دورية للأجور والرواتب كل أربع سنوات بحيث تكون متوافقة مع المتطلبات المعيشية المتجددة، فضلاً عن وضع الأطر لتقريب حجم رواتب العاملين في القطاعين العام والخاص. وبهذا الخصوص تحدث عدد من المواطنين:

المواطن «أبو حسن» قال : «من الطبيعي أن ينتظر المواطن القرارات المهمة على مستوى تحسين الرواتب والأجور، في القطاعين العام والخاص، وذلك نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار، ومع هذه الزيادة في الأسعار لابد أن يكون هناك تعديل في الرواتب، لأنه لا تقاس القيمة النقدية بالراتب إنما تقاس بالسلع أو بالخدمات التي تحصل عليها.

وأشار (أبوحسن) إلى أن بعض النواب عملوا على الدفع باتجاه المطالبة بصدور قرارات لتحسين الرواتب والأجور، فالبعض يدرس الموضوع، ولكن الدول العربية كلها تحت الدراسة بس (no day no time) نحن نريد تاريخاً معيناً، فنحن نسمع الخبر قبل سنة ونصف، ولحد الآن المواطن العادي لا يرى شيئاً.

وعن تعامله مع السوق، وهو موظف حكومي، وكما يبدو أن الأجور في الحكومة أفضل بكثير من القطاع الخاص، قال أبو حسن «بعض الرواتب في القطاع الخاص تكون أعلى، فليس شرطاً أن يتقاضى موظف الحكومة راتباً أعلى، فهذا يعتمد على المستوى التعليمي سواء في القطاع العام أو الخاص، إذا كان في القيادة العليا طبعاً سيكون الراتب أعلى، أما إذا كان في حافة الهرم فسيكون راتبه متدنياً، وعلى هذا لا توجد تفرقة بين القطاع العام والخاص بقدر ماهي «Position» أو المركز الذي يكون فيه الشخص».

وقال (أبوحسن) «إن الدولة أو القيادة حريصة على موضوع الأجور، وأقرت زيادات في أكثر من مناسبة

من أجل إسعاد المواطن، ولذلك نجد مثل هذه القضايا تناقش من أعلى المستويات من القيادة السياسية في دعم الأسر المحتاجة».

وأضاف بشأن تطلعه كمواطن يعاني من غلاء الأسعار ومن ارتفاع مستوى المعيشة، إلى زيادة الرواتب، بطريقة علمية بحتة وبطريقة اقتصادية.

سعيد محمد في برنامجه الأسبوعي «عبر الأثير»

أما المواطن «بومحمد» فتحدث عن موضوع غلاء الأسعار، وضعف الراتب قائلاً: «الراتب قليل جداً، مقارنة بدول مجلس التعاون. فمن أجل تسيير أمور الحياة طوال شهر كامل نعاني كثيراً لكي نغطي الكلفة، والكل ينتظر من مجلس النواب ومن مجلس الشورى وكذلك من القيادة الرشيدة النظر إلى أوضاع المواطنين وتحسين مستوى المعيشة، وأن تكون هناك في الأفق مع دخول العام 2009 قرارات جديدة بزيادة الأجور والرواتب».

وشارك «أبو حسن» الرأي، المواطن «أبو فاطمة» في أن متطلبات الأسرة في ظل هذه المعاشات المتدنية صعبة جداً، فهناك نسبة كبيرة من المواطنين من المرتبطين بالأقساط إلى أكثر من قسط وأكثر من جهة، فنحن نتكلم عن مشكلة كبيرة تواجه المواطن البحريني ولكن كلنا أمل بالقيادة الرشيدة بأن تنظر إلى أوضاع المواطنين. وأضاف (أبو فاطمة) «إذا كان عندك مجلس نواب ولا يتحرك على الموضوع فستعتقد القيادة أن الشعب مرتاح. أما بشأن المقارنة بيننا وبين مجلس التعاون، فرواتبنا متدنية بشكل كبير».

في التاسع عشر من يناير/ كانون الثاني 2006 تبنت الحكومة مشروعاً لرفع الأجور من خلال إيجاد برامج تدريب وإعادة تأهيل لكل بحريني يتسلم أجراً أقل مما هو مقر في فئات المشروع الوطني للتوظيف بحيث لا يقل الأجر لمن هو دون الثانوية العامة عن مئتي دينار، فضلاً عن قيام الحكومة بصرف علاوات لموظفي الحكومة تلقائياً عند التعيين أو الترقية بتاريخ 29 يونيو/ حزيران من العام 2006، وكذلك أصدر رئيس الوزراء سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة القرار رقم (28) لسنة 2005 برفع رواتب موظفي الدولة المدنيين والذي نص على رفع الحد الأدنى للرواتب الأساسية بدرجات موظفي الدولة المدنيين الشاغلين الوظائف العمومية الاعتيادية، والاعتيادية بحسب نظام النوبات، بحيث لا يقل الراتب عن مئتي دينار شهرياً، ورفع رواتب موظفي الدولة المدنيين شاغلي الوظائف العمومية الخصوصية والتخصصية نظام النوبات والتعليمية والاعتيادية، والاعتيادية نظام نوبات، كما نص القرار نفسه على صرف مكافأة أداء (بونس) بواقع مئتي دينار لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين البحرينيين عن أدائهم، لكن ذلك كان في العام 2004.

تحسين الرواتب والأجور لم يعد شعاراً أنتخابياً أو مطلباً هامشياً، بل أضحى مطلباً رئيسياً، تكاد تجمع عليه الكتل الانتخابية على أنه المطلب الأول، وأن له الأولوية حتى على المطالب الإسكانية والتعليمية والصحية، وهم ينطلقون في ذلك من منطلق أن الزيادة في الرواتب يمكن أن تحقق لهم الحياة الكريمة التي تتيسر فيها كل الخدمات الأساسية بكل سهولة، كما تجعلهم أكثر أمناً واطمئنانا على مستقبلهم ومستقبل عائلتهم.

بإمكانكم متابعة البرنامج على موقع «الوسط الالكتروني»: www.alwasatnews.com.